A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.32
28 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة

OCT 31 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)

منح مركز المراقب للاتحاد الكاريبي في الجمعية العامة (A/46/L.7) [١٤١]

مسألة جزيرة مايوت القمرية [٣٨]

(أ) تقرير الامين العام (A/46/560)

(ب) مشروع قرار A/46/L.9

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية [١٥]

(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الامن

برنامج العمل المؤقت

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61455 ١٨٣٨ز(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ١٤١ من جدول الاعمال

منح مركز المراقب للاتحاد الكاريبي في الجمعية العامة (A/46/L.7)

الرئيس : أعطي الكلمة لممثل بربادوس ليعرض مشروع القرار A/46/L.7 .

السيد ميكوك (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.7 ، والمعنون "منح مركز المراقب للاتحاد الكاريبي في الجمعية العامة" بالنيابة عن مقدميه . ويشرفني أيضا أن أعلن أنه بالاضافة الى البلدان المدرجة في تلك الوثيقة ، والبالغ عددها ٧١ بلدا ، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديمه: اسرائيل ، وايطاليا ، وبوروندي ، وجزر سليمان ، وجمهورية كوريا ، والدانمرك ، وسان تومي وبرينسيبي ، وفرنسا ، وملديف ، والنمسا ، وهنغاريا .

لقد سجل إنشاء الاتحاد الكاريبي (كاريكوم) ، الذي جاء في أعقاب التوقيع على معاهدة شاغوراماس بتاريخ ٤ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، تقدما كبيرا في تحقيق التطلع الغريزي الى الوحدة الذي كان دوما العلامة المميزة لشعوب الهند الغربية .

وقد أوقد عاملان يعزز كل منهما الآخر دافع شعب الهند الغربية الى أن يكون له وجود في العالم . أولهما ، إحساسنا القوي بالإنتماء المتبادل ، النابع من القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية المشتركة ، وتجربتنا التاريخية المشتركة ، وتشابه المنظمات التي تنظم حياتنا . أما العامل الثاني فهو الاثر الموضوعي للحقيقة التي لا محالة منها المتمثلة في صغر حجم فرادى مجتمعاتنا ، خاصة في إطار العالم المضطرب والصعب الذي يتعين علينا ان نعيش فيه .

إن المزيج المكون من هذين العاملين هو الذي حدد ، في المرحلة الاولية على الاقل ، صفات العضوية في الكاريكوم ، وهي عضوية مؤلفة من ١٣ بلدا وإقليما تضم انتيغوا وبربودا ، وبليز ، وجامايكا ، وجزر البهاما ، وجمهورية ترينيداد وتوباغو ، وجمهورية غيانا ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسانت كيتس ونيفيس ، وسانت لوسيا ، وغرينادا ، وكمنولث دومينيكا ، ومونتسيرات ، وبلادي بربادوس ، وكلها

أعضاء في هذه المنظمة ، عدا تابعة مونتسيرات . وقد اضطرت هذه البلدان للتجمع بسبب الحاجة الى جمع طاقاتها المنفصلة والمنفردة المحدودة في بوتقة واحدة أكثر قوة ، وبسبب القوة الموحدة للصلات الاجتماعية والثقافية المشتركة .

إن مجيء الاتحاد يمثل ، بالطبع ، آخر تطور في الجهود التي بذلت عبر عقود عديدة لنعطي هذا السعي المتواصل الى وحدة الهند الغربية شكلا ومضمونا مؤسسيا . ومن اللبنات الاساسية في صرح الكاريكوم اتحاد الهند الغربية ، الذي أنشئ عام ١٩٥٨ وألغي في عام ١٩٦١ . وقد مثلت تجربة الاتحاد المفهوم الجماعي والشمولي للوحدة الاقليمية القائمة على التكامل السياسي . وأعقبت تلك التجربة سلسلة من الاجتماعات السنوية لرؤساء حكومات الكمنولث الكاريبي ، التي كان الغرض منها الحفاظ على بعض المكاسب الهامة المحققة مسبقا ، علاوة على ارساء القاعدة للتقدم مستقبلا . ومن هذه القاعدة انبثقت رابطة التجارة الحرة الكاريبية في عام ١٩٦٨ التي تحولت ، بعد ترسيخ أقدامها ، الى الاتحاد الكاريبي في عام ١٩٧٣ .

ولا عجب في أن نهاية فصل الاتحاد من تاريخ الحركة الاقليمية للهند الغربية أدى الى تركيز الجهود التعاونية والتكاملية لدول الهند الغربية في السنوات التالية على المسائل العملية والاقتصادية بصورة أساسية .

وفي هذا السياق ، مابرحت الدول الاعضاء في الاتحاد الكاريبي (كاريكوم) ، تعمل معا عن طريق هيئات وآليات تكاملها ، كمؤتمر كاريكوم لرؤساء الحكومات ومجلس السوق المشتركة ومختلف هيئات القطاع الوزاري ، لتحقيق مجموعة من الاهداف الواضحة لما فيه خير شعوبها . ويجري السعي الى تحقيق هذه الاهداف الملموسة في إطار الاعمدة الثلاثة التي تتمركز عليها المجموعة الكاريبية ، ألا وهي : التعاون الاقتصادي عن طريق السوق الكاريبية المشتركة ، وتنسيق السياسة الخارجية بين الدول الاعضاء المستقلة ، والنهوض بالتعاون الوظيفي عن طريق التشغيل الفعال لبعض الخدمات المشتركة وتشجيع قيام قدر أكبر من التفاهم بين شعوب المجموعة .

وفي مجالات التجارة والتعاون الاقتصادي ، تبذل جهود لخلق مساحة اقتصادية مشتركة مكبرة للدول الاعضاء بغية تهيئة ميدان أكبر للتفاعل والتبادل التجاري . ويجري ، تحقيقا لهذا الغرض ، بذل جهود متواصلة لوضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة في إطار كاريكوم ؛ وتسهيل الحركة الحرة لرأس المال ، بما في ذلك التبادل التجاري للأسهم في التبادلات الفردية ؛ وتشجيع حرية الحركة للأفراد ؛ وإقامة التجارة الحرة في الخدمات ؛ وكفالة حق إنشاء الاعمال ؛ والتقدم بالتعاون في الشؤون المالية ؛ وكفالة الحركة الحرة غير المقيدة للسلع في إطار المجموعة . وتحظى الترتيبات الموضوعة للإدارة المشتركة للتجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية للدول الاعضاء بمكانة هامة في تطوير ترتيبات التكامل في الميدان الاقتصادي لدول الكاريكوم .

وفيما يتصل بالسياسة الخارجية ، حققت الدول الاعضاء في كاريكوم درجة عالية من التنسيق في إدارة علاقاتها السياسية الخارجية ، مسهمة بذلك في الحل الإيجابي للمسائل السياسية في المنطقة وفي العالم بأسره .

وفي مجال التعاون الوظيفي ، يجري وضع برامج وتدابير مشتركة بهدف التقدم بالمصالح المشتركة للدول الاعضاء في المواصلات البحرية والجوية وفي إدماج المرأة في التنمية وفي العمالة والعلاقات الصناعية ، وفي الاتصالات والمعلومات وفي الارصاد الجوية والعلوم والتكنولوجيا وفي الشؤون الثقافية .

إن الحالة المعاصرة في جزر الهند الغربية تتسم بوعي متزايد بأهمية الاندماج كأداة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الجماعية لسكان جزر الهند الغربية . وفي إطار هذا الوعي ، تنشأ خميرة حقيقية من التقييم والتحليل في المجتمع الكاريبي في ممارسة بعيدة الاثر لتحديد مؤشرات وأدوات العمل المتضافر وللتعزيز المشترك للقدرات ونحن نستهل عقد التسعينات ونمضي صوب القرن الحادي والعشرين .

وفي هذا المسعى ، يدرك الناس في جزر الهند الغربية إدراكا كبيرا أن المستقبل يتطلب منهم إقامة صلات إبداعية مع جيرانهم في بقية منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية ، وقد تجلى ذلك في مركز المراقب الذي منحته كاريكوم لعدد من بلدان الكاريبي وأمريكا اللاتينية . كما يدرك أبناء جزر الهند الغربية أن المستقبل يفرض عليهم الارتباط الوثيق ، بشكل فردي وجماعي عن طريق مجموعتهم ، بالتحولات الهامة الجارية في العالم وبمراكز النشاط الدولي التي تتولد فيها تلك التحولات وتجري فيها المداولات بشأنها .

وفي هذا السياق تكون لقبول الاتحاد الكاريبي بصفة مراقب في هذه الهيئة قيمة هائلة لترتيبات التكامل الجماعية للبلدان التي تتألف منها كاريكوم . وسيكون هذا القبول من الاجراءات البارزة الاخرى للأمم المتحدة لتيسير الجهود التي تقوم بها الدول الصغيرة لشق طريقها في عالم معقد .

ويسر مقدمي مشروع القرار A/46/L.7 ، أن يقدموه لتنظر فيه الدول الاعضاء ، ويعربون عن رغبتهم في أن يلقى التأييد الاجماعي من هذه الجمعية .

الرئيس : أود أن أعلن أن أنغولا وزمبابوي قد انضمتا الى مقدمي مشروع القرار A/46/L.7 .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.7 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد مشروع القرار ؟

اعتُمد مشروع القرار A/46/L.7 (القرار ٨/٤٦) .

الرئيس : بذلك تكون الجمعية قد انتهت من النظر في البند ١٤١ من جدول الاعمال .

البند ٣٨ من جدول الاعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية :

(أ) تقرير الامين العام (A/46/560)

(ب) مشروع قرار A/46/L.9

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون لجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية ، السيد سعيد حسن سعيد هاشم ، الذي سيعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.9 .

السيد هاشم (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : حينما تشرفت بمخاطبة الجمعية العامة في الاسبوع الماضي ، أعربت عن مدى تأثري وإعجابي باستعادة منظمتنا لحيوتها وهيبتها . والواقع إن جميع المتكلمين في المناقشة العامة ، الواحد تلو الآخر ، أكدوا على مصداقية منظمتنا وحزمها في الدفاع عن المبادئ النبيلة المكرسة في ميثاقنا .

إزاء هذه الخلفية الجديدة القائمة على احترام القانون والعدالة ، وفي ظل هذا النظام الجديد الذي قرر فيه مجتمع الامم أن يدين بشكل قاطع لا لبس فيه أي استخدام للقوة ، وأن يرفض الاذعان لأي أمر واقع ، نناقش مرة أخرى مسألة جزيرة مايوت القمرية .

لقد بينا في كل مرة ناقشنا فيها هذا الامر أن مسألة جزيرة مايوت القمرية هي نتاج ظلم وانتهاك فاضح للقانون الدولي وللقانون الوطني الفرنسي أيضا . فالحقيقة هي أن هذه المشكلة ، علاوة على كونها تتناقض مع المبدأ الاساسي الذي يقر حرمة الحدود الموروثة من الاستعمار ، تنتهك أيضا القاعدة المقدسة التي تقضي بعدم جواز تقسيم الاقاليم الواقعة عبر البحار والكيانات الاستعمارية - وهذا بالاضافة الى أنها واردة في الدستور الفرنسي . ولهذه النقطة أهمية أكبر لان كل الحكومات الفرنسية المتعاقبة شددت على ضرورة احترام الوحدة الاقليمية لبلادنا . وبالتالي فإن جميع القوانين والاحكام الإدارية التي اتخذت أثناء الفترة الاستعمارية ، كرست بصورة بالغة الوضوح وحدة أرخبيل جزر القمر .

ومن ثم ، كان من المنطقي تماما أن تنص الاتفاقات الفرنسية - القمرية لعام ١٩٧٣ على أن يجري استفتاء تقرير المصير لجزر القمر على أساس شامل ، وبذلك تحترم الوحدة الاقليمية للأرخبيل .

وفضلا عن ذلك ، كان هذا هو السبب في أن وزير الدولة الفرنسي لإدارات وأقاليم ما وراء البحار قال يوم ٣٦ آب/أغسطس ١٩٧٧ في الجمعية الوطنية الفرنسية مشيرا إلى الاستفتاء سالف الذكر إن الحكومة الفرنسية اختارت إجراء مشاورات شاملة للأسباب الثلاثة الآتية :

"السبب الأول قانوني ؛ لأنه بمقتضى أحكام القانون الدولي يحتفظ كل إقليم بالحدود التي كانت له وقت أن كان مستعمرة .

"الثاني ، أن تكون لمختلف جزر الأرخبيل أوضاع متعددة أمر لا يمكن تصوره .

"الثالث ، ليست مهمة فرنسا تحريض أبناء جزر القمر ضد بعضهم بعضا" .

وأوضح ما يلي :

"إن فرنسا ترفض تقسيم جزر القمر ؛ التي لها نفس السكان ، ونفس الدين الإسلامي ، ونفس المصالح الاقتصادية" .

وكان بوسع الوزير الفرنسي أن يضيف : "ونفس اللغة ، ونفس الثقافة ، ورابطة الدم التي تربط بينها لقرون" .

ولذلك شعر القمريون بالغضب والدهشة عندما علموا أن البرلمان الفرنسي ، على النقيض من هذه الالتزامات ، وفي انتهاك صارخ للمشروعية ، أصدر يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٧٥ قانونا - وصفه القمريون بأنه قانون "جائر" - بموجبه وعلى خلاف ما اتُّفق عليه لا ينظر إلى نتائج استفتاء تقرير المصير على أساس شامل وإنما على أساس كل جزيرة على حدة .

ولذلك كان من الطبيعي تماما للنواب الاشتراكيين وقد صدمهم التحول المفاجئ في موقف الحكومة الفرنسية أن يطرحوا الأمر أمام المجلس الدستوري الفرنسي بغرض إعلان عدم دستورية القانون .

وبقصد التوضيح ، ولتمكين الجمعية من تقييم جميع عناصر القضية ، التمس الأعضاء عذرا في أن أتلو بعض المقاطع من الرسالة التي بموجبها وضع المجلس الدستوري الفرنسي الأمر قيد نظره .

والرسالة المكتوبة على ورق مطبوع عليه اسم الجمعية الوطنية الفرنسية ، مؤرخة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ وموجهة إلى رئيس وأعضاء المجلس الدستوري من مجموعة من النواب الاشتراكيين . وفيما يلي بعض ما ورد بها :

"طبقا لاحكام المادة ٦١ من الدستور ، يشرفنا أن نحيل إلى المجلس الدستوري القانون المتصل بنتائج استفتاء تقرير المصير في جزر القمر .

"إننا نرى أن هذا القانون يخالف الدستور للأسباب الآتية : منذ الوقت الذي أصبحت فيه جزر القمر الكبرى ، وأنجوان ، وموهيلي ، تحت الحماية الفرنسية ، وهي ترتبط معا بجزيرة مايوت كإقليم واحد" .

إن أول تشريع بشأن هذا الموضوع كان المرسوم الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر ١٨٨٩ . ومنذ ذلك التاريخ ، لم تكن الوحدة السياسية والإدارية لأرخبيل القمر محل خلاف بمقتضى أي قانون ، رغم تعدد النصوص القانونية التي صدرت فيما يتعلق بجزر القمر : قانون ٩ أيار/مايو ١٩٤٦ ، وقانون ١٧ نيسان/ابريل ١٩٥٣ ، ومرسوم ٢٢ تموز/يوليه ١٩٥٧ ، وقانون ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦١ ، وقانون ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ .

وفي أي وقت تدخل فيه المشرعون أو السلطات التنظيمية ، اعتبروا أن أرخبيل القمر يشكل إقليما واحدا . بل إنه حتى يمكن القول بأن المجلس التشريعي اتخذ قرارا واضحا بشأن هذا الامر بإصداره قانون ٩ أيار/مايو ١٩٤٦ . وبالفعل ، كان ذلك القانون قائما على قانون اقترحه مسؤول منتخب لجزر القمر ، ذكر ما يلي في مذكرته التفسيرية بشأن الاعتبارات التي دفعت إلى وضع القانون :

"إن الدين الإسلامي الذي تعززه لغة سواحيلية واحدة ، يعطي للأرخبيل وحدته القوية" .

وأود أن أُشير ، لعلم الجمعية ، أن هذا المسؤول المنتخب لم يكن سوى الفقيد الراحل سيد محمد شيخ الرئيس الاول لمجلس حكومة جزر القمر .

وقبل مواصلة الاقتباس من هذه الرسالة ، أو أن أذكّر بأنه في استفتاء تقرير المصير الذي أُجري في عام ١٩٧٤ ، صوت ٩٥ في المائة من السكان القمريين لصالح استقلال الأرخبيل .

وكما أوضحنا بالفعل ، فإن قانون ٣ تموز/يوليه ١٩٧٥ لم يشكك فقط في مضمون الاتفاقات المبرمة بين فرنسا وجزر القمر ، وإنما اتُخذ أيضا ذريعة للحكومة الفرنسية لتعترف بسيادة دولة جزر القمر الجديدة على ثلاث فقط من الجزر الأربع التي شكلت دائما إقليم جزر القمر .

ولهذا أشار النواب الاشتراكيون في ذلك الوقت ، وهم يطرحون الأمر أمام المجلس الدستوري الفرنسي ، إلى ما يلي :

"مع أنه للمرة الأولى منذ عام ١٨٨٩ تُبتر إحدى الجزر من إقليم أرخبيل القمر ، فإن فرنسا لم تعترض على إنشاء الدولة القمرية الجديدة التي اعترفت بها دول عديدة والتي قُبلت مؤخرا في عضوية الأمم المتحدة دون أي معارضة من جانب فرنسا .

"لكن يبدو أن الرأي العام الدولي لم يقبل تغيير فرنسا للمبدأ لأن الدولة القمرية الجديدة تعدها معظم الدول خليفة لأرخبيل القمر الفرنسي السابق المنشأ في عام ١٨٨٩ ، كما أن فرنسا لم تشكك فيها أبدا منذ ذلك التاريخ" .

تلك هي الحقائق التي وددنا أن نطرحها على الجمعية حتى يتمكن الأعضاء ، بكل موضوعية ، من تقييم جميع عناصر هذه المشكلة المؤلمة .

منذ ذلك الوقت ، انصعنا لتوصيات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية ، ولم نفوت فرصة لإثارة مسألة مايوت مع الجانب الفرنسي ، ذاكرين في كل مناسبة أننا على استعداد لدراسة أي اقتراح محدد يمكن أن يساعدنا على الخروج من هذا المأزق المؤلم .

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وخلال زيارة الرئيس فرانسوا ميتران لجزر القمر ، أكد رئيس الدولة القمري ، السيد سيد محمد جوهر ، من جديد لنظيره الفرنسي ، في إطار علاقات الثقة بين بلدينا ، أن الحل النهائي لمشكلة مايوت يجب أن يُتوصل إليه بسرعة .

وكما أن الرئيس فرانسوا ميتران الذي يعرف بلدنا تماما منذ سنوات عديدة ولديه حساسية بالنسبة لشواغلنا ، أكد مرة أخرى وبصفة شخصية إصرار فرنسا على العمل بما يحقق مصالح الطرفين . وهذا ما قاله في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ :

"إننا سنتكلم في هذا الشأن ، ولكنني أعتقد أننا يجب أن نتخذ فورا الخطوات التي تكفل الاتصالات والمبادلات المستمرة الممكنة بين الجزر : مايوت والجزر الأخرى ، وبين الجزر الأخرى ومايوت .

"فلا تكونّ هناك حواجز بعد الآن ، سواء نظرية أو حقيقية فيما بين القمريين - وجميعكم قمريون : هم وأنتم أنفسكم .

"ودعوا فرنسا تساعدكم على استعادة تضامنكم العريق . هناك أشكال عديدة من الوحدة ، صدقوني ، وسنبحث فيها جميعا" .

وكما يمكن للأعضاء أن يتصورا ، فقد أشار هذا البيان الكثير من الآمال لدينا ولدى غيرنا أيضا . ومن ناحيتنا ، فما زلنا على استعداد لقبول أي اقتراح قد يؤدي إلى تسوية سلمية لمشكلة مايوت بمجرد تطبيق القانون الدولي . ومناخ الثقة والتفاهم الذي ميز دائما العلاقات بين بلدنا وفرنسا يشجعنا على الثبات على هذا الموقف حتى في يومنا هذا .

وختاما ، نناشد مرة أخرى منظمتنا ، التي تتمثل مهمتها الأساسية في تشجيع السلم والتفاهم بين الشعوب والأمم ، أن تبذل مساعيها الحميدة لكي تساعدنا في ايجاد أنسب السبل لإعطاء قوة دافعة جديدة ، بل وحاسمة هذه المرة ، لحل مشكلة مايوت .

وأرجو ، أخيرا ، أن أعرب عن عميق امتنان حكومة جزر القمر لمنظمتنا على ضميرها الحي واهتمامها الذي توليه دائما لمسألة مايوت .

مشروع القرار المعروض على الجمعية بشأن المناقشة الحالية يؤكد الحاجة إلى الإسراع في عملية التفاوض بين حكومتي فرنسا وجزر القمر بغية ضمان عودة جزيرة مايوت فورا إلى كيان جزر القمر . وأملنا الوطيد أن يعتمد مشروع القرار .

السيد دانغ ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن مسألة جزيرة مايوت القمرية ، بعد أن ظلت على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٦ ، أصبحت معروفة لدى جميع أعضاء منظمتنا . وهي مسألة تتعلق أساسا باحترام السلامة الإقليمية لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية .

ومن المؤسف أن هذه المشكلة لم تجد حلا مرضيا حتى الآن ، على الرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن المسألة ، وأنشطة لجنة السبعة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، والتي ترأسها بلادي . هذه اللجنة المؤلفة من الجزائر وجزر القمر والسنغال وغابون والكاميرون ومدغشقر وموزامبيق ، كلفت منذ عام ١٩٧٦ بأن تدرس وتنفذ ، تحت إشراف الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، أية استراتيجيات أو تدابير من شأنها أن تيسر إيجاد حل سريع لمشكلة جزير مايوت القمرية .

وفي العام الماضي ، أكدت الجمعية العامة من جديد سيادة جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت القمرية . وبقاء هذه الجزيرة خارج الكيان القمري - الشيء الذي لا يمكن تبريره جغرافيا ولا تاريخيا - يخالف القانون لأنه يتعارض مع إرادة الشعب القمري . بل الواقع أن نتيجة استفتاء تقرير المصير الذي أجرته فرنسا - الدولة القائمة بالإدارة - في جزر القمر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، بينت بوضوح وعلى نطاق واسع ، الإرادة القاطعة للأغلبية الساحقة من السكان الذين شاركوا في الاستفتاء ، على إقامة دولة مستقلة موحدة تحل محل الكيان الاستعماري السابق .

وفي وقت تحدث فيه تغيرات كبرى في العالم ، تود غابون ، بوصفها رئيس اللجنة المخصصة لجزيرة مايوت القمرية ، والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، أن توجه نداء إلى الحكومة الفرنسية من أجل تعجل عملية التفاوض مع الحكومة القمرية ، بغية إعادة جزيرة مايوت القمرية إلى الكيان القمري على وجه السرعة . وتحقيقا لهذا الهدف أود ، نيابة عن اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، والمعنية بهذه المسألة ، أن أرجو من الجمعية العامة أن تصوت بالإجماع لصالح مشروع القرار الذي عرضه توا وزير خارجية جزر القمر .

السيد ميريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا يسع فرنسا ، مرة أخرى ، إلا أن تعرب عن أسفها لأن الجمعية العامة قد وضعت على جدول أعمالها بندا يتصل بجزيرة مايوت . وسيكون علينا أن نصوت ضد مشروع القرار ، وبخاصة بسبب الفقرة ١ من المنطوق .

ومع ذلك ، فقد استمع وفد بلدي باهتمام بالغ إلى المتكلمين في هذا الشأن ، وبخاصة وزير الشؤون الخارجية لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية . ويبدو أن الجميع يرغبون في ايجاد حل عادل ودائم . وهذا هو موقف فرنسا أيضا . فنحن نشترك في البحث الدائب عن حل مرض لمشكلة مايوت . وبهذه الروح ، أعربت فرنسا ، عن طريق رئيس الجمهورية ، عن استعدادها للبحث عن شروط لحل مشكلة مايوت تتفق مع متطلبات قانونها الوطني والقانون الدولي .

ومناخ الثقة القائم بين جمهورية جزر القمر الاتحادية والحكومة الفرنسية يجعل في الإمكان الاستمرار في حوار بناء يقوم على العلاقات الوثيقة القائمة بين بلدينا والتي دللت عليها مؤخرا زيارة السيد سعيد محمد جوهر رئيس الجمهورية لفرنسا في أيار/مايو ١٩٩١ . ونحن مقتنعون بأن هذا الحوار ، إذا كان مصحوبا بالرغبة المستمرة في كفالة التوفيق والثقة والوضوح والصراحة ، سيمكن جميع الأطراف المعنية ، رغم الصعوبات ، من البحث سويا عن حل مقبول . وفرنسا ، من ناحيتها ، لن تدخر وسعا في هذا الاتجاه .

الرئيس : تنتقل الجمعية الآن إلى البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.9 .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بيلاروس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ،

نيكاراغوا ، النيجر ، عمان ، باكستان ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : فرنسا .

الممتنعون : ألبانيا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، دومينيكا ، استونيا ، المانيا ، اليونان ، هنغاريا ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لاتفيا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، النرويج ، بنما ، البرتغال ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل صوت واحد ، مع امتناع ٣٤ عضوا عن التصويت (القرار ٩/٤٦)*

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا بنغلاديش وفيجي الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين ، وأبلغها وفد بولندا أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت .

الرئيس : بهذا نختتم النظر في البند ٣٨ من جدول الأعمال .

البند ١٥ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ الجمعية العامة الآن في انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن للحلول محل الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

والدول الخمس التي ستنتهي مدة عضويتها هي : رومانيا وزائير وكوبا وكيب ديفوار واليمن . ولا تجوز إعادة انتخاب هذه الدول ، ولذلك لن تظهر اسماؤها على بطاقات الاقتراع .

وبالاضافة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين ، سيضم مجلس الأمن عام ١٩٩٢ الدول التالية : إكوادور وبلجيكا وزمبابوي والنمسا والهند . ولذلك فلن تظهر أسماء هذه الدول على بطاقات الاقتراع .

ومن الأعضاء غير الدائمين الخمسة الباقين في عام ١٩٩٢ ، هناك دولتان من افريقيا وآسيا ، ودولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، ودولتان من أوروبا الغربية ودول أخرى .

وبالتالي ، ووفقا لاحكام الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٩١ ألف (د - ١٨) المؤرخ ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، يجري انتخاب الاعضاء الخمسة غير الدائمين وفقا للنمط التالي : ثلاثة من افريقيا وآسيا ، عضو واحد من أوروبا الشرقية ، وعضو من أمريكا اللاتينية والكاريبي . ويظهر هذا النمط في بطاقة اقتراع واحدة . وتمشيا مع الممارسة المتبعة يفهم أنه من بين الدول الثلاث التي تنتخب من افريقيا وآسيا ، ينتخب عضوان من افريقيا وعضو واحد من آسيا .

وأود أن احيط الجمعية العامة علما بأنه سيعلن بعتد الاقتراع انتخاب عدد من المرشحين لا يتجاوز عدد المقاعد الشاغرة بعد أن يحصلوا على أكبر عدد من الاصوات من بين المرشحين الحاصلين على غالبية الثلثين من الوفود الحاضرة والمشاركة في التصويت . وفي حالة تساوي الاصوات للمقعد المتبقي سيجري اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد متساو من الاصوات .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمادة ٩٢ من قواعد النظام الداخلي سيجري الانتخاب بالاقتراع السري ولا يجوز فيه تقديم مرشحين .

أُعطي الكلمة الآن إلى الاعضاء الذين يرغبون في التكلم قبل الشروع في عملية الانتخاب .

السيد فلوريس برمودين (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود ، بوصفي رئيسا لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، أن أؤكد أن المجموعة قد أيدت ترشيح فنزويلا للمقعد الشاغر لمنطقتنا في مجلس الامن لفترة السنتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ .

السيد غوشو (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم مجموعة الدول الافريقية أود أن أؤكد أن الرأس الاخضر والمغرب هما المرشحان الوحيدان لعضوية مجلس الامن اللذان يحظيان بتأييد مجموعتنا بالإجماع .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي رئيسا لمجموعة الدول الآسيوية أود أن أعلن أن مجموعة الدول الآسيوية قد أيدت ترشيح اليابان لعضوية مجلس الأمن .

السيد بوتيروب (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود الوفد السوفياتي بوصفه رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية أن يبين أن هذه المجموعة الإقليمية تؤيد ترشيح هنغاريا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقواعد النظام الداخلي نبدأ الآن عملية الانتخاب بالاقتراع السري آخذين بعين الاعتبار البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من هندوراس وإثيوبيا واليابان والاتحاد السوفياتي باسم المجموعات الإقليمية التي ينتمون اليها . يجري الآن توزيع بطاقات الاقتراع .

هل لي أن أطلب من الممثلين أن يستخدموا بطاقات الاقتراع التي تم توزيعها فقط وأن يسجلوا عليها أسماء الدول الخمس الأعضاء التي يودون التصويت لها . وكما أشرت ، لا ينبغي أن تتضمن بطاقات الاقتراع أسماء الدول الأعضاء الخمس الدائمين ، أو الأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين ستنتهي عضويتهم ، أو الأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين سيحتفظون بمقاعدهم في عام ١٩٩٢ . وبطاقات الاقتراع التي تتضمن عددا من الدول يتجاوز عدد المقاعد المخصصة لكل منطقة ستعتبر باطلة ولن تحسب بطاقات الاقتراع التي تتضمن دولا خارج المنطقة التي يجري بشأنها الاقتراع .

بدعوة من الرئيس تولى فرز الأصوات كل من السيد بونيكييفسكي (بولندا) والسيد كريستيانسن (الدانمرك) والسيد كورنيخو (شيلي) والآنسة آرغوبياس (الفلبين) والسيد ناصر (مصر) بفرز الأصوات .

أجري تصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١١/١٠ ، واستؤنفت الساعة ١١/٤٥ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت لانتخاب خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الامن كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع :	١٦١
عدد البطاقات الباطلة :	صفر
عدد البطاقات الصحيحة :	١٦١
الممتنعون عن التصويت :	لا أحد
عدد الاعضاء المصوتين :	١٦١
أغلبية الثلثين المطلوبة :	١٠٨
عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :	
الرأس الاخضر	١٥٨
اليابان	١٥٨
فنزويلا	١٥٤
هنغاريا	١٤٩
المغرب	١٤٨
نيجيريا	٣
الارجنتين	١
هندوراس	١
تونس	١
يوغوسلافيا	١

بالحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة ، انتخبت كل من الرأس الاخضر ، وفنزويلا ، والمغرب ، وهنغاريا ، واليابان ، أعضاء غير دائمين في مجلس الامن لفترة سنتين تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اهنئ الدول التي انتخبت أعضاء غير دائمين لمجلس الامن وأتمنى لها حظا سعيدا . وأود أيضا أن أشكر من قاموا بغرز الاصوات على مساعدتهم في هذا الانتخاب .

بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٥ (أ) من جدول الاعمال .

برنامج العمل المؤقت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الاعضاء بأن البند ١٤٢ من جدول الاعمال "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا" سينظر فيه في الجلسة العامة يوم الاثنين ، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، باعتباره البند الاول في جلسة الصباح ، وأن قائمة المتكلمين بشأن هذا البند مفتوحة الآن .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠